

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«الافكو» تبدأ توزيع 5% نقدا الثلاثاء المقبل

قالت شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات إنه سيتم البدء بتوزيع الأرباح التقديرية بواقع 5% على مساهمي الشركة، اعتباراً من يوم الثلاثاء 8 ديسمبر 2015. وقالت «الشركة» في بيان نشر على موقع البورصة إنها ستقوم بنشر إعلان في صحيفتين يوميتين اليوم الخميس 3 ديسمبر 2015 لإبلاغ المساهمين بموعد توزيع الأرباح، مشيرة إلى أنها أبلغت الشركة الكويتية للمقاصة بموعد توزيع الأرباح على المساهمين.

تراجع 50% مقارنة بالعام المالي الحالي.. وقبل استبعاد التحويلات لصندوق الأجيال

صندوق النقد: فائض الميزانية عند 1,4 مليار دينار في 2016

26 مليار دينار
عجز تراكمي حتى
العام 2020 يقابله
مصدات مالية
حكومية بـ 35 مليار
دولار

الإفناق الرأسمالي
سيرتفع 20% هذه
السنة.. و24% على
المدى المتوسط

خيار السحب من
صندوق الاحتياطي
العام وسيلة مثلى
ومتماشية مع دور
الصندوق

الإنتاج النفطي
تراجع 1,4%..
أسبابه توقف
الحقول المشتركة

خلق حاجات
تمويلية بما يقارب
100 مليار دولار
في 5 سنوات

التضخم يرتفع إلى
3,8% في 2015..
والسبب الرئيسي
خدمات المسكن

أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في البيان الختامي لبعثة الصندوق في الكويت التي أن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية أثر سلباً على الموازين المالية الداخلية والخارجية للكويت، وترتب عليه تباطؤ معدل النمو الاقتصادي خلال عامي 2014 و2015. وعلى الرغم من ذلك، فإن المصدات المالية المرتفعة للكويت - تقدر بنحو 350% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014 - ومساحة الاقتراض الواسعة مكنتا الحكومة من تصحيح أوضاع المالية العامة بيسر والاستجابة لانخفاض أسعار النفط، والاستمرار في دعم النمو من خلال الانفاق الاستثماري الكبير.

التصورات الاقتصادية

● وأشار التقرير إلى استمرار النمو الاقتصادي في الكويت في عام 2014، وأن كان بمعدل أقل من العام السابق، ليعكس بعض التباطؤ في النشاط الاستثماري، مشيراً إلى انخفاض معدل النمو في القطاعات غير النفطية ليصل إلى نحو 3,2% و3% في عامي 2014 و2015 على الترتيب مقابل 4,2% في عام 2013، عاكساً بذلك النشاط المعتدل في بعض القطاعات.

● من جهة أخرى، أشار التقرير إلى أن تراجع حجم الإنتاج النفطي بنسبة 1,9% و1,4% في عامي 2014 و2015 على الترتيب، والذي يرجع في جانب منه إلى وقف الإنتاج في أحد حقول المنطقة الحابذة منذ النصف الثاني من عام 2014، أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. هذا، وقد ارتفع متوسط معدل التضخم بشكل طفيف ليصل إلى نحو 3% في عام 2014، ثم ليرتفع إلى نحو 3,8% في شهر أغسطس 2015 مدفوعاً بارتفاع أسعار خدمات المسكن بشكل أساسي.

● وبين التقرير أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تراجع حاد في الأوضاع المالية الداخلية (الموازنة العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) في السنة المالية 2015/14، وتشير البيانات الرسمية إلى أن الموازنة العامة سجلت عجزاً تصل نسبته إلى 4,4% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2015/14 (بعد تحويل ما نسبته 25% من إجمالي الإيرادات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وباستبعاد دخل الاستثمار)، وذلك مقارنة بفائض بلغت نسبته 11,7% من الناتج المحلي الإجمالي

الكويت: مؤشرات اقتصادية ومالية			
البيان	2014	2015	2016
الحسابات القومية والأسعار	49,0	36,4	37,8
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	0,0	0,3	2,4
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	1,9	1,4	2,0
- الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	3,2	3,0	3,0
- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	98,0	52,7	51,5
سعر نفط خام الكويت التصديري (دولار أميركي للبرميل)	2,87	2,83	2,89
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)	2,9	3,4	3,4
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم السنوي)	63,5	53,9	52,2
عمليات الموازنة (المالية العامة)	49,0	38,1	37,5
الإيرادات العامة، ومنها:	14,4	15,8	14,7
- الإيرادات النفطية	9,8	12,8	12,6
- الإيرادات غير النفطية، ومنها:	46,1	51,2	50,9
- الدخل من الاستثمار	40,9	43,3	43,0
الإفناق العام، ومنها:	5,1	7,9	7,9
- الإفناق الجاري	17,4	2,8	1,4
العجز/ الفائض الكلي	4,0	4,6	3,8
النقد والائتمانات	5,2	4,7	4,6
صافي الموجودات الأجنبية	104,8	58,7	58,3
المطالب على القطاع غير الحكومي	27,4	25,7	26,1
قطاع التجارة الخارجية	31,2	10,2	8,9
الصادرات السلعية			
الواردات السلعية			
فائض الحساب الجاري			

المصدر: تقرير لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2015.

- طرح السندات سيؤثر على احتياطات العملة الأجنبية بالبنك المركزي
- السندات قد تؤثر على طاقة الجهاز المصرفي وقدرته الائتمانية
- الإصدار بالعملة الأجنبية خيار متاح وبلا تأثير على الاحتياطات

العجز. فالسحب من صندوق الاحتياطي العام (GRF)، قيمته إلى 26,2 مليار دينار (94 مليار دولار) وخلق احتياطات تمويلية بنفس الحبلغ خلال الفترة 2015 - 2020، إلا أن الحكومة ستستمر في مراعاة مصدات مالية تصل إلى نحو 35 مليار دولار خلال نفس الفترة. ● وأشار خبراء الصندوق إلى أن مساحة المالية (والتي تقاس بنسبة الرصيد الأولي غير النفطي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) تظهر تحسناً على المدى المتوسط بافتراض استمرار النمو في الانفاق الجاري بنحو 5% سنوياً واستمرار ضبط أوضاع المالية العامة، كما أشار التقرير إلى أن إجمالي الانفاق الرأسمالي سيزداد في هذه السنة المالية بنحو 20% مما يعكس تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع الضخمة، ومن المتوقع نموه بنحو 4% على المدى المتوسط. ● ولفت التقرير إلى أن الاختيار بين سبل تمويل عجز الموازنة العامة ينبغي أن يتم من خلال تقييم منافع وتكاليف بدائل مختلفة، حتى يمكن التعرف على التوليفة المثلى لتمويل ذلك

الرغم من أن الموازنة العامة ستحقق عجزاً تراكمياً تصل قيمته إلى 26,2 مليار دينار (94 مليار دولار) وخلق احتياطات تمويلية بنفس الحبلغ خلال الفترة 2015 - 2020، إلا أن الحكومة ستستمر في مراعاة مصدات مالية تصل إلى نحو 35 مليار دولار خلال نفس الفترة. ● وأشار خبراء الصندوق إلى أن مساحة المالية (والتي تقاس بنسبة الرصيد الأولي غير النفطي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) تظهر تحسناً على المدى المتوسط بافتراض استمرار النمو في الانفاق الجاري بنحو 5% سنوياً واستمرار ضبط أوضاع المالية العامة، كما أشار التقرير إلى أن إجمالي الانفاق الرأسمالي سيزداد في هذه السنة المالية بنحو 20% مما يعكس تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع الضخمة، ومن المتوقع نموه بنحو 4% على المدى المتوسط. ● ولفت التقرير إلى أن الاختيار بين سبل تمويل عجز الموازنة العامة ينبغي أن يتم من خلال تقييم منافع وتكاليف بدائل مختلفة، حتى يمكن التعرف على التوليفة المثلى لتمويل ذلك

للسنة المالية 2014/13. ووفقاً لتبويب صندوق النقد الدولي، والسذي لا يأخذ في الاعتبار التحويلات التي صندوق احتياطي الأجيال القادمة بينما يتضمن تقديرات خبراء الصندوق لدخل الاستثمار، فإن الفائض في الموازنة العامة تراجع بحدة ليصل إلى 17,4% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2015/14، مقارنة بما نسبته 34,8% للسنة المالية 2014/13. ● وبين التقرير أن الفائض سيسجل 2,8 مليار دينار في العام المالي الحالي و1,4 مليار دينار في العام المقبل. وقد رفعت الحكومة أسعار الديزل والكبروسين وخفضت دعم أسعار وقود الطائرات اعتباراً من شهر يناير 2015 وهو ما يمكن أن يسهم في توفير ما يعادل 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. وتراجع فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 31,2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، مقارنة بفائض بلغت نسبته 39,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013. ● وتوقع التقرير أن يستمر عجز الموازنة العامة (وفقاً لتبويب الحكومة الكويتية) في الأجل المتوسط. وعلى

رفع دعم البنزين نهاية السنة.. والمياه والكهرباء تعرض قريباً على البرلمان

قال صندوق النقد ان الحكومة تخطط لإدخال إصلاحات تتعلق برفع الدعم عن البنزين بحلول نهاية هذا العام.

نمو القطاعات غير النفطية أقل في العام المقبل و2,8% نمو الناتج

في حين يتطلب رفع الدعم عن الكهرباء والمياه تغييرات قانونية من المتوقع أن تعرضها الحكومة على مجلس الأمة بحلول نهاية عام 2015.

قال صندوق النقد ان الحكومة تخطط لإدخال إصلاحات تتعلق برفع الدعم عن البنزين بحلول نهاية هذا العام.

الدينار يتراجع 6,8% أمام الدولار

أساس سنوي»، في حين ارتفع سعر الصرف الفعالي الاسمي (NEER) بنسبة 3,1% خلال الفترة ذاتها. وفقاً لتقديرات خبراء الصندوق، فإن فجوة الحساب الجاري تبلغ 11% من الناتج المحلي الإجمالي في ظل السياسات الحالية. وعلى المدى الطويل، ومع زيادة التنوع الاقتصادي، يرى خبراء الصندوق أن منافع المرونة في سعر الصرف قد تزداد.

أشار التقرير إلى أن الاستثمار في مشاريع البنية التحتية من شأنه أن يدعم النمو في القطاعات غير النفطية في الأجل المتوسط. ومن المقرر أن يبقى معدل النمو في القطاعات غير النفطية عند مستوى أقل بقليل خلال عامي 2015 و2016 مقارنة بعام 2014، ثم يتجه بعد ذلك إلى الارتفاع ليصل إلى 4% في الأجل المتوسط، بفعل الأثر الناجم عن الاستثمارات الكبيرة في عام 2015. وأن دورة الائتمان في الجهاز المصرفي تسير في إطار إسقاطات مسارها التاريخي، وهو الأمر الذي يسهم في الحد من القلق بشأن إمكانية تصاعد المخاطر المالية جراء التوسع

يشارك خبراء الصندوق رأي السلطات أن سياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلّة من العملات تبقى سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي، كما أنها مستمرة في تقديم دعامة للاستقرار النقدي، وأن السلطات الكويتية تؤكد التزامها الكامل بنظام سعر الصرف الحالي. وفي شهر يوليو 2015، تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار بنحو 6,8% «على

لا تصحيح واضح في العقار

غير الواضح ظهور حركة تصحيحية في سوق العقار في المرحلة الحالية. وبقيت ربحية قطاع الشركات مستقرة خلال النصف الأول من عام 2015. وأبقى بنك الكويت المركزي على سعر الخصم عند مستوى 2% دون تغيير، وانخفضت معدلات نمو كل من الودائع لدى البنوك والائتمان في المنطقة، وحالة عدم اليقين بشأن أداء الاقتصاد المحلي. ويتسم متوسط قيمة الصفقات العقارية بتقلبات ملحوظة، ومن

لاحظ التقرير فتور أوضاع الأسواق المالية. ففي إطار أداء سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 24% على أساس سنوي في نهاية شهر سبتمبر 2015، عاكسة بذلك تقلبات أداء الأسواق المالية العالمية خلال تلك الفترة، وتداعيات الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة، وحالة عدم اليقين بشأن أداء الاقتصاد المحلي. ويتسم متوسط قيمة الصفقات العقارية بتقلبات ملحوظة، ومن

800 مليون دينار إيرادات فرض ضريبة على أرباح الشركات

(يقدر بنحو 7,2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015)، مع شبكة للأمان الاجتماعي وتدابير التخفيف الأخرى الاستراتيجية تواصل مصممة بشكل جيد، من شأنه أن يولد وفورات كبيرة للدولة، وعلى المدى الطويل، ومن المتوقع أن يكون لإصلاح أسعار الطاقة انعكاس على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة في الاقتصاد وخلق مساحة للمزيد من الاستثمار العام والخاص.

يقدر خبراء الصندوق أن فرض ضريبة دخل على صافي أرباح جميع الشركات العاملة في الكويت وتبسيط هيكل الضرائب الحالي من المحتمل أن يزيد الإيرادات العامة للدولة بنحو 800 مليون دينار (1,3/2,1% من الناتج المحلي الإجمالي). كما أن تنفيذ ضريبة القيمة المضافة، والتي تناقش على مستوى دول المجلس، يمكن أن تساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة بنحو 1% من 2% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

● أشار التقرير إلى أن الآثار التضخمية لذلك ستكون قابلة للسيطرة. وتعتبر الأنشطة الإنتاجية هي الأكثر حساسية لرفع تكلفة الطاقة، وخاصة قطاع النقل، وسيكون ذلك القطاع قادراً على التكيف مع ارتفاع أسعار الطاقة بسهولة أكثر إذا كان الإصلاح تدريجياً. ● يرى خبراء الصندوق أن أي اقتراح لإصلاح الأجور ينبغي أن يراعي عدة أمور، منها ربط سقف الزيادات السنوية في الأجور بمعدل التضخم، واحتواء الزيادة في فاتورة الأجور. وتدرس الحكومة إصلاحاً لتوحيد مقياس هيكل الأجور في القطاع العام وتوفير إطار للحد من نمو فاتورة الأجور. ● أكد التقرير على أن شركات الاستثمار بحاجة إلى رصد وثيق لأنشطتها، وتعزيز التعليمات الرقابية، وتشجيع المزيد من عمليات الاندماج لتعزيز هذا القطاع.

● يقدر خبراء الصندوق الحاجة إلى تصحيح في المالية العامة بمقدار يعادل 74% من الناتج المحلي الإجمالي، لتتوافق تلك الميزانية مع متطلبات الإنصاف بين الأجيال، ومن المتوقع أن تتسع الحاجة إلى التصحيح لتصل إلى نحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020، وهذا سيخلق فجوة في الحساب الجاري. ويشير التقرير إلى أن التأخير في إصلاح المالية العامة سيؤدي إلى تفاقم وضع المالية العامة وسيطلب تصحيحاً أكبر في المستقبل، خاصة إذا انخفضت أسعار النفط بدرجة أكبر. ● فإذا انخفضت أسعار النفط على المدى الطويل بنحو 10 دولارات دون المستويات الحالية، فإن الفجوة في الحساب الجاري ترتفع إلى أكثر من 16% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020. ● التقليل التدريجي لدعومات الطاقة

2,8% نسبة القروض غير المنتظمة.. والتغطية 172% اختبارات الضغط: بنوك تحتاج لرفع رؤوس أموالها



قال تقرير صندوق النقد الدولي انه على صعيد القطاع المصرفي، فإنه يخضع لرقابة محكمة، كما أظهر القطاع مرونة على تحمل صدمة انخفاض أسعار النفط. وفي نهاية شهر يونيو 2015، بلغ معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي 16,9% وفقاً لتعريف «بازل 3»، وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة 2,8% من إجمالي محفظة القروض، وبلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة في البنوك الكويتية 172% «على أساس مجمع». وارتفعت معدلات العائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين لتصل إلى نحو 11,1% و8,9% في عام 2014، مقارنة بنحو 11,4% و7,4% في عام 2013، لتعكس انخفاض تكلفة المخصصات ونمو أرباح الشركات التابعة والفروع العاملة بالخارج. وتراجعت درجة اكتشاف القطاع المصرفي على شركات الاستثمار إلى 2,8% من إجمالي الاقراض المصرفي، في ضوء التقليل المستمر لميزانيات

مرونة على تحمل
صدمات انخفاض
النفط

أي مخاطر من خلال استخدام الأدوات التحوطية الكلية. إضافة لذلك، فإن الاتجاه التصاعدي للتمويل بالجملة، وإن كان من مستوى مدن، والتنوع الجغرافي للأصول، يدعوان إلى تعزيز المتابعة للحد من مخاطر أثر الانتشار من دول المنطقة. ولفت التقرير إلى أن نتائج اختبارات الضغط تشير إلى استمرار مرونة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات، بيد أن بعض البنوك كانت أكثر حساسية من البنوك الأخرى، وقد تحتاج إلى رفع رؤوس أموالها وذلك وفقاً للسيناريوهات الأكثر شدة. كما أشار التقرير إلى ضرورة تطوير الإطار العام للسياسة التحوطية الكلية، وتطوير نظام الانذار المبكر وأدواته، وبما يسهم بشكل فعال في تعزيز القدرة على التقييم المنهجي والحيلولة دون نشوء أزمات نظامية، خاصة ضرورة التركيز على جمع مؤشرات القطاع العقاري، وذلك لرصد مخاطر سوق العقار.

شركات الاستثمار. وقال التقرير انه على الرغم من أن البنوك الكويتية معرضة - بشكل مباشر أو غير مباشر - لاكتشاف على مخاطر تحركات أسواق الأسهم وقطاع العقار، إلا أنها تتمتع بمصدات رأسمالية ومخصصات كبيرة لتحمل الصدمات، ونظراً للترابط